

الدكتور عبد الجبار العكيدي

إطار بوزارة العدل

أستاذ زائر بكلية الشريعة بفاس

إصدار الأحكام القضائية داخل أجل معقول

- دراسة مقارنة -

- ماهية الأجل المعقول لإصدار الأحكام القضائية.
- تأصيل الحق في إصدار الأحكام القضائية داخل أجل معقول.
- معايير ومؤشرات حساب الأجل المعقول.
- المقومات البشرية لتحقيق مبدأ الأجل المعقول.
- المداخل الإجرائية لتحقيق الأجل المعقول في المادة الجزية.
- المداخل الإجرائية لتحقيق الأجل المعقول في المادة المدنية.

تقديم :

الدكتور: أحمد الأمراني

أستاذ التعليم العالي

بجامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس

الدكتور عبد اللطيف الشنتوف

عضو المجلس الأعلى

للسلطة القضائية

الفهرس

1	مقدمة
11	الباب الأول: ماهية الحق في الحصول على حكم قضائي داخل أجل معقول ومقوماته البشرية.
13	الفصل الأول: الأجل المعقول، ماهيته، نطاقه وتأصيله
13	المبحث الأول: ماهية الأجل المعقول ونطاقه
13	المطلب الأول: مفهوم الأجل المعقول وتمييزه عن المفاهيم المشابهة له
13	الفقرة الأولى: المفهوم اللغوي الإصطلاحي والقانوني للأجل المعقول
13	أولاً: الأجل المعقول لغة
14	أ- الأجل
15	ب- المعقول
16	ثانياً: التعريف الاصطلاحي للأجل المعقول
17	ثالثاً: المفهوم القانوني للأجل المعقول
19	الفقرة الثانية: تمييز الأجل المعقول عن المفاهيم المشابهة له
19	أولاً: المفاهيم المشابهة لمصطلح الأجل
20	الزمن
20	الوقت
21	المدة
22	الفور
23	ثانياً: المفاهيم المشابهة للأجل المعقول
23	أ- سرعة البت في الأحكام
24	ب- التسرع في إصدار الأحكام
25	المطلب الثاني: نطاق تطبيق الأجل المعقول
25	الفقرة الأولى: النطاق الموضوعي
29	الفقرة الثانية: النطاق الشخصي
29	أولاً: الضحية والمدعي
30	ثانياً: المتهم والمدعى عليه

32	ثالثا: المجتمع
33	المبحث الثاني: تأصيل الحق في الحصول على حكم داخل أجل معقول
34	المطلب الأول: الأجل المعقول في الشريعة الإسلامية والحضارات السابقة
34	الفقرة الأولى: تأصيل الأجل المعقول في الشريعة الإسلامية
37	الفقرة الثانية الأجل المعقول في بعض الحضارات السابقة
40	المطلب الثاني: الأجل المعقول في الصكوك الدولية والدساتير المقارنة
40	الفقرة الأولى: الإتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية
42	الفقرة الثانية: الأجل المعقول في التشريعات المقارنة
48	الفصل الثاني: مرجعية المشرع المغربي لتزليل الأجل المعقول ومعايير النجاعة القضائية
48	المبحث الأول: مرجعية المشرع المغربي لتزليل مبدأ لأجل المعقول
48	المطلب الأول: الخطب الملكية والمناشير ودستور 2011
49	الفقرة الأولى: الخطب الملكية والمناشير والدوريات
51	الفقرة الثانية: الأجل المعقول في دستور 2011
53	المطلب الثاني: القوانين التنظيمية
53	الفقرة الأولى: القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية
54	الفقرة الثانية: القوانين التنظيمية المتعلقة بالسلطة القضائية
59	المبحث الثاني: معايير الأجل المعقول ومؤشرات النجاعة القضائية
59	المطلب الأول: معايير احتساب الأجل المعقول
60	الفقرة الأولى: المعايير الموضوعية
61	أولا: طول إجراءات التقاضي
63	ثانيا: تعقيد القضية
67	ثالثا: سلوك أطراف الخصومة
69	رابعا: إدارة السلطة القضائية للقضية
72	الفقرة الثانية: المعيار الزمني
73	أولا: بدء احتساب الأجل المعقول
76	ثانيا: نهاية احتساب الأجل المعقول

المطلب الثاني: مؤشرات نجاعة الأداء القضائي	78
الفقرة الأولى: نسبة تصفية القضايا	79
الفقرة الثانية: المدة اللازمة للبت في القضايا	84
الفقرة الثالثة: مؤشرات المركز الأوروبي لفعالية العدالة	87
الفصل الثالث: المقومات البشرية لتحقيق الأجل المعقول	89
المبحث الأول: مركز القضاة والإدارة القضائية من ظاهرة بطء التقاضي	89
المطلب الأول: القضاة وترشيد الزمن القضائي	89
الفقرة الأولى: النظام القانوني للولوج للسلك القضائي	89
الفقرة الثانية: أخلاقيات المهنة وترشيد الزمن القضائي	101
المطلب الثاني: الإدارة القضائية وسؤال النجاعة	109
الفقرة الأولى: مفهوم الإدارة القضائية	110
الفقرة الثانية: هيئة كتابة الضبط وتحقيق الأجل المعقول	117
أ- على مستوى الهيكلية	117
ب- على مستوى توصيف المهام والتكوين	119
المبحث الثاني: مركز المهن القانونية والقضائية من بطء التقاضي	125
المطلب الأول: هيئة الدفاع والمفوضون القضائيون	125
الفقرة الأولى: هيئة الدفاع ودورها في تحقيق الأجل المعقول	125
الفقرة الثانية: المفوض القضائي وسؤال النجاعة القضائية	131
المطلب الثاني: الخبراء القضائيون ورجال الشرطة القضائية	139
الفقرة الأولى: الخبراء القضائيون	139
الفقرة الثانية: رجال الشرطة القضائية	146
الباب الثاني: المداخل المسطرية والإجرائية لتحقيق الأجل المعقول	153
الفصل الأول: الأجل المعقول في قانون المسطرة الجنائية	155
المبحث الأول: الأجل المعقول خلال مراحل المحاكمة الزجرية	155
المطلب الأول: الأجل المعقول خلال البحث التمهيدي والتحقيق	155
الفقرة الأولى: مرحلة البحث التمهيدي	155

159	الفقرة الثانية: مرحلة التحقيق
163	المطلب الثاني: الأجل المعقول خلال مرحلة المحاكمة وبعد إصدار الحكم
163	الفقرة الأولى: الأجل المعقول خلال مرحلة المحاكمة
166	الفقرة الثانية: الأجل المعقول بعد إصدار الحكم
167	أولا: طرق الطعن العادية
169	ثانيا: طرق الطعن غير العادية
173	المبحث الثاني: مداخل تحقيق الأجل المعقول في المادة الجنائية
173	المطلب الأول: التحول عن الخصومة الجنائية
174	الفقرة الأولى: العدالة التصالحية والوساطة الجنائية
181	الفقرة الثانية: السند التنفيذي والأمر القضائي في الجنع
186	المطلب الثاني: الحد من سياسة التجريم والعقاب وإصلاح عيوب التشريع
187	الفقرة الأولى: الحد من سياسة التجريم والعقاب
190	الفقرة الثانية: إصلاح عيوب التشريع الجنائي
197	الفصل الثاني: الأجل المعقول في المسطرة المدنية والقوانين الخاصة
197	المبحث الأول: الأجل المعقول خلال مرحلة افتتاح الدعوى
197	المطلب الأول: الأجل المعقول في مرحلة تقييد الدعوى
198	الفقرة الأولى: الأجل المعقول في ق.م.م والقوانين الخاصة
204	الفقرة الثانية: مرحلة تقييد الدعوى والتعيين في الجلسة
210	المطلب الثاني: مرحلة التحقيق وإحالة الدعوى على القاضي المقرر
210	الفقرة الأولى: مرحلة تحضير الدعوى
210	أولا: القاضي أو المستشار المقرر بالمغرب
212	ثانيا: هيئة تحضير الدعوى في مصر
214	ثالثا: إدارة الدعوى المدنية
220	الفقرة الثانية: مرحلة تحقيق الدعوى
221	أولا: الخبرة
226	ثانيا: الأبحاث

229	المبحث الثاني: الأجل المعقول خلال مرحلة التبليغ
229	المطلب الأول: مسطرة التبليغ وأشكالاتها العملية
230	الفقرة الأولى: الإختلالات على مستوى طرق التبليغ
237	الفقرة الثانية: الإختلالات على مستوى الجهة المبلغ إليها وزمان ومكان التبليغ
241	المطلب الثاني: التبليغ القضائي الإلكتروني
242	الفقرة الأولى: التبليغ الإلكتروني في التشريعات المقارنة
245	الفقرة الثانية: جهود المشرع المغربي لتطبيق التبليغ الإلكتروني
251	المبحث الثالث: مرحلة سير الدعوى والطعن في الحكم
251	المطلب الأول: تأجيل الدعوى والتعسف في استعمال الحق الإجرائي
252	الفقرة الأولى: تأجيل الدعوى
255	الفقرة الثانية: التعسف في استعمال حق التأجيل
260	المطلب الثاني: تحرير الأحكام وجودتها والطعن فيها
260	الفقرة الأولى: تحرير الأحكام القضائية وجودتها
266	الفقرة الثانية: طرق الطعن وتحقيق الأجل المعقول
275	خاتمة
283	لائحة المصادر والمراجع
303	الفهرس

الدكتور عبد الجبار العكيدي

رئيس مصلحة التجهيز وتدريب الممتلكات ونظم المعلومات بالمديرية الإقليمية للعدل بمكناس
عضو هيئة دكاترة العدل بالمغرب
حاصل على شهادة الدكتوراه في الشريعة
حاصل على شهادة الماستر في الشريعة تخصص القضاء والتوثيق
حاصل على شهادة الاجازة في الدراسات الأساسية مسلك الشريعة والقانون
حاصل على شهادة الاجازة في القانون الخاص باللغة الفرنسية



هذا الكتاب

إن إصدار الأحكام القضائية داخل أجل معقول يشكل ضماناً مهماً لحماية عدة مصالح وتوخي عدة أهداف تعود بالإيجاب على كل أطراف الخصومة وتحقيق لهم مقاصد نفعية تؤدي إلى إشباع شعورهم بتحقيق العدالة، وتعود على منظومة العدالة بكسب ثقة المتقاضين، وعلى المجتمع بالأمن القضائي والاجتماعي.

وقد تناولت هذه الدراسة بالدرس والتحليل الحق في صدور حكم قضائي داخل أجل معقول، وتم التطرق للعديد من الجوانب المحيطة بهذا المبدأ التي تعيق تنزيله بشكل سليم، مع طرح البدائل والحلول الممكنة التي قد تساعد في حسن تنزيله، وذلك من خلال البحث في مفهومه وأساسه القانونية والشرعية، والمقومات البشرية الكفيلة بتطبيقه، والقادرة على العمل وفقه، بالإضافة إلى المداخل الإجرائية والمسطرية سواء في المادة الجزئية أو المادة المدنية التي تمكن من تيسير السبل المؤدية إلى هذا الهدف، مع الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على المبادئ الدستورية الأخرى المؤطرة للمحاكمة العادلة وكذا المتعلقة بإجراءات التقاضي وحقوق المتقاضين خاصة عدم الإخلال بحقوق الدفاع.

مكتبة دار السلام



الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 23
Site web : www.darassalam.ma
Email : contact@darassalam.ma

الغرض : 100 درهم

